

دراسة مقارنة بين نظام الصرف الثابت والمعووم المتبع في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

الدكتور: بن شلاط مصطفى، استاذ محاضر صنف " ب "

جامعة طاهري محمد - بشار - benchellate@yahoo.fr

الدكتورة: الوالي فاطمة، استاذة محاضرة صنف " ب "

جامعة طاهري محمد - بشار

ملخص:

شرعت الجزائر بتطبيق التحرير المالي في مطلع تسعينات من القرن الماضي، حيث قامت بتحرير تدريجي لمختلف الأسعار منها تحرير سعر الصرف بتبنيها لنظام التعويم المدار سنة 1996 إلى غاية 2015، و من خلال هذه الدراسة سوف نتطرق الى واقع سياسة الصرف في الجزائر و هل فعلا قامت الجزائر بتحرير مالي جزئي متمثل في تحرير سعر الصرف بتبنيها لنظام التعويم المدار أم أنها مجرد تصريحات بعيدة عن الواقع ، و اعتمدنا في ذلك على دراسة أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في مرحلة اعتماد الجزائر على نظام تثبيت سعر الصرف و مقارنتها بمرحلة التعويم

الكلمات المفتاح: سعر الصرف، نظام الصرف ، دينار الجزائري، تعويم مدار.

Resumé :

L'Algérie a commencé à mettre en œuvre la libéralisation financière au début des années 90 du siècle dernier, qui a progressivement libéralisé les différents prix, y compris la libéralisation du taux de change en adoptant le système flottant géré en 1996 jusqu'en 2015. Cette étude portera sur la réalité de la politique d'échange en Algérie et si l'Algérie a-t-elle partiellement libéralisé le taux de change en adoptant le système flottant ou s'agit-il simplement d'une déclaration lointaine? Et nous nous sommes appuyés sur l'étude de la performance de certains indicateurs économiques au stade de la dépendance de l'Algérie sur le système de fixation du taux de change et en le comparant à la phase flottante.

Mots-clés: taux de change, système d'échange, dinar algérien, flottant géré.

مقدمة :

في ظل الاتجاهات العالمية المتزايدة نحو العولمة الاقتصادية ، شرعت الدول منها النامية في إعادة هيكلة نظامها المالي، وتحرير أسواقها المالية والنقدية، والتخلي عن سياسة الكبح المالي التي حدثت من النمو الاقتصادي لديها ، فعمدت سياسة التحرير المالي في ظل متطلبات الاقتصاد العالمي ، لاستكمال حلقات التحرير سواء المفروضة عليها من المؤسسات الدولية المعنية ، أو المفروضة من مقتضيات الاندماج أو التكتلات الاقتصادية ، حيث يتمثل التحرير المالي في إلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا.

والجزائر كغيرها من الدول النامية شرعت في تطبيق سياسة التحرير المالي بعد الإصلاحات المالية والاقتصادية وهذا في مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث قامت بتحرير تدريجي وجزئي لاقتصادها، وهذا بقيامها بتحرير داخلي متمثل في تحرير أسعار الفائدة، إزالة القيود على الائتمان وخفض احتياطي القانوني...، كما قامت بتحرير خارجي متمثل في تحرير حساب رأس المال، وكذلك تحرير سعر الصرف بتبنيها لنظام التعويم المدار سنة 1996...الخ.

أكدت دراسة قام بها كالفو ورينهارت سنة 2000 أن بعض الدول خاصة النامية تعلن وتصرح لصندوق النقد الدولي أنها تعوم عملتها إلا أنها مجرد تصريحات تتنافى مع الواقع ومنه تعاني من ظاهرة تسمى بظاهرة الخوف من تعويم العملة.

الإشكالية: هل الجزائر فعلا تطبق نظام سعر الصرف المدار ؟

1- مفهوم سعر الصرف :

تتم عملية صرف العملات كأية سلعة أخرى بناء على قاعدة العرض والطلب على العملات، ولا يكون ذلك إلا نتيجة الطلب على السلع الأجنبية، وبالتالي نجد أن التجارة الخارجية هي التي تحفز قيام عمليات الصرف من أجل تسديد قيم السلع والخدمات، ومنه يعرف سعر الصرف على أنه:

- أ- سعر عملة دولة معينة مقابل عملة دول أخرى لانجاز المعاملات الدولية بالأبعاد الزمنية.
- ب- هو "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم".¹

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي²:

- أن لكل عملة سعر الصرف معين مقابل العملات الأخرى.
 - يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.
 - إن سعر صرف العملة مشابه تماما لسعر أي سلعة أخرى من ناحية آليات تحديده.
- 2- أنظمة سعر الصرف: ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات.

- أو هي النظام النقدي الذي تعتمده الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، هذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من قبل السلطات العمومية الوطنية، لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي.

- نجد أن نظام صرف العملة يختلف من دولة إلى أخرى حسب خصائص اقتصاد الدولة وتطور المحيط الاقتصادي والمالي لها، ومنه يمكن أن يتخذ النظام احد الأشكال التالية:

2-1 نظام الصرف الثابت: يعرف على انه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف، وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الأجنبية.

وفي ظل هذا النظام يمكن تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

أ- عملة واحدة: حيث يتم ربط سعر الصرف عملة البلد بعملة دولية أساسية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار

ب- بسلة من العملات: حيث يتم ربط سعر صرف عملة البلد بسلة من العملات، وعادة ما يتم اختيار العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ت- سعر الصرف الثابت المرن: يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف مع تحديد مجال التقلب المسموح به

من بين العناصر التي تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت³:

- يعمل على تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف.

- أسعار الصرف المرنة ليست بدون مشاكل، وتقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.

- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.

2-2 نظام الصرف المعوم: يقتضي ترك سعر أسعار الصرف يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب السائد وذلك باعتبار العملة كأى سلعة في السوق، جاء هذا النظام نتيجة صعوبة التحكم في قيمة أي عملة وزيادة حركات رؤوس الأموال، مما دفع الدول إلى السماح بتعويم عملاتها⁴. كما يمكن تصنيفه إلى نمطين هما⁵ :

أ- **التعويم الموجه أو المدار:** حيث تقوم الدولة بتعديل أسعار صرفها بالاعتماد على مستوى الاحتياطات من العملات الأجنبية لديها وكذلك الذهب أو على أساس ميزان المدفوعات.

ب- **التعويم الحر (التام):** وفيه تكون قيمة العملة قابلة للتغيير صعودا أو نزولا حسب قوى السوق، وهذا ما يدفع أسعار الصرف بالتكيف مع الأوضاع لا أن تكون قيادا.

وبالتالي تعويم العملات يسمح لسلطات بإعداد السياسة الملائمة، وتكيف أسعار الصرف مع الأوضاع السائدة، ومن خصائصه أنه مستوعب لصددمات، فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد، أي يعمل على عزل الاقتصاديات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة.

2-3 نظام الصرف المختلط: أول من اقترح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة وويليامسون في 1998 ورينهارت في 2000، حيث تعتبر أنظمة تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة. من بين إيجابيات هذا النظام انه يحافظ على درجة من المرونة في سعر الصرف الذي يساهم في تعديل الأسعار إضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في معدل التضخم المحلي، يطبق هذا النظام

مثلا في مجموعة النظام النقدي الاوربي حيث تكون دول المجموعة مثبتة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

3- معايير اختيار نظام الصرف الملائم:

هنالك العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف، ومدى قوة أسعار الصرف والمرنة في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية والخارجية، وعليه عموما يعتمد في اختيار نظام سعر الصرف على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية للاقتصاد محل الدراسة⁶.

- درجة تكامل الأسواق المالية: تقاس درجة تكامل الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الدولية بتحديد ما تملكه البنوك من أصول مالية أجنبية نسبة إلى العرض النقدي المحلي، وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية و الأجنبية، فارتفاع هذه النسبة يدل على درجة تكامل عالية مع الأسواق العالمية إضافة إلى حرية أكبر في رؤوس الأموال⁷.
وتكمن العلاقة بين حرية حركة رؤوس الأموال و سعر صرف العملة المحلية في أنه كلما زادت حركة رؤوس الأموال زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم صرف ثابتة ، وكلما زادت درجة التطور و التكامل في السوق المالي أصبح بإمكانه تطبيق نظام صرف مرنة.

- الشركاء التجاريين وحجم الاقتصاد: يمكن تجنب بعض المتغيرات التي تحدث في أسعار الصرف بين الدول من خلال ترتيبات سعر الصرف، فكلما كانت تركيبة العملات التي تقوم عليها الصادرات مختلفة عن تركيبة العملات التي تقوم عليها الواردات، أو هيكل التجارة الخارجية يتكون من أكثر من عملة أجنبية. فان هذا التغير في أسعار الصرف سيعمل على تعديل الميزان التجاري بالعملة المحلية نتيجة صعود بعض العملات وانخفاض بعضها الآخر. يتم تخفيض هذه الآثار من خلال اختيار سلة العملات مناسبة، تعكس العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين،

- كذلك يلعب حجم الاقتصاد دورا مؤثرا في اختيار نظام الصرف، فالاقتصاديات الضخمة والمتنوعة التي تتميز بقطاعات مختلفة يشكل أحدها سوقا للأخر، يفضل لها الأخذ بنظام أسعار الصرف المرن، أما الاقتصاديات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانسا وأقل تنوعا وعليه فمن المتوقع أن تعتمد على أسعار الصرف ثابتة نظرا لاعتمادها على الأسواق الخارجية.

- درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات: من خلال هذا المعيار يلاحظ انه كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج المحلي سواء من السلع الموجهة للسوق المحلية أو للتصدير، كلما قل تعرض الاقتصاد لصعوبات في ميزان المدفوعات، لذا تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح سعر الصرف، وبالتالي يفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة، أما إذا كان هنالك نسبة قليلة في هيكل الإنتاج من السلع كما هو الحال في غالبية الدول

النامية، يفضل إتباع نظام التعويم من أجل تسهيل عملية تصحيح الاختلال الناجم عن انخفاض في حصيلة الصادرات.⁸

- معدل التضخم: يعتبر التضخم من العوامل الرئيسية المؤثرة في اختبار نظام سعر الصرف، فيكون من الملائم للدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية إتباع نظام صرف معوم لتعويض الفرق بين معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع نظام صرف ثابت في الدول التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي.

وحسب تصنيف صندوق النقد الدولي لنظام سعر الصرف مع معدلات التضخم: يكون نظام الصرف معوم في الدول التي تعاني معدلات تضخم عالية يليها في ذلك البلدان التي بها أدنى معدلات تضخم بنظام صرف ثابت.⁹

- طبيعة الصدمات: يرجع الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن إلى مصادر الصدمات سواء كانت حقيقية أو اسمية، ودرجة حركة رأس المال، فبصفة عامة يفضل إتباع نظام ثابت لسعر الصرف إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد اسمية مثل تغير الطلب على النقود مما يؤثر على مستوى الأسعار، بينما يفضل إتباع نظام صرفا مرنا إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد حقيقية مثل التغيير التكنولوجي بما يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والمستوردة.

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: يتجلى الانفتاح الاقتصادي في إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال، وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي على أساس نسبة الصادرات إلى الدخل القومي. فعند ارتفاع هذه النسبة دل على تبعية الاقتصاد الوطني إلى الأسواق الخارجية، بالتالي يفضل لدولة إتباع سعر صرف ثابت، حيث تقيد قيمة عملتها إلى قيمة عملة أو عملات شركائها التجاريين، وفي حالة انخفاض هذه النسبة فإن الدولة تميل إلى انتهاج سياسة مرنة في ميدان سعر الصرف.

4- الطريقة المتبعة في الدراسة

هذه الدراسة تستخدم تحليل واضح للبيانات، بحيث يمكن إبراز معلومات مفيدة لفهم ودراسة ومناقشة نتائج المقارنة بين نظام صرف الثابت والمعوم المطبق في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، و تم اختيار هذه الفترة التي تزامن فيها تطبيق الجزائر لسياسة التحرير المالي وكذلك تطبيق نظام الصرف الثابت والمعوم، حيث سنة 1990 الجزائر طبقت سياسة التحرير المالي من خلال إصدارها لقانون النقد

والقرض 10/90، حيث في الفترة 1995/1990 الجزائر طبقت نظام الصرف الثابت، الفترة 2015/1996 تم تصريح الجزائر بتطبيقها لنظام التعويم المدار.

هناك الكثير من المتغيرات (التفسيرية) التي لها علاقة بسعر الصرف (متغير تابع) وتؤثر فيه وتفسره تفسيراً جيداً (معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، الموازنة العامة واحتياطي الصرف، معدلات الفائدة... الخ)، فمن المتغيرات المستقلة التي تم استعمالها في الدراسة هي: التضخم، مقاومة الصدمات، ميزان المدفوعات، احتياطي الصرف، الانفتاح على العالم الخارجي، فمن خلال بعض المتغيرات نقوم باستخراج قيمها على مدار الفترة المدروسة وبالتالي نقوم بتلخيصها في شكل جدول أو بيان وهذا لسهولة تحليلها، والمقارنة بين نظام الصرف الثابت والمرن وكذلك لمعرفة هل الدينار الجزائري فعلاً يتبع النظام التعويم المدار في ظل سياسة التحرير المالي.

4-1 من زاوية مقاومة الصدمات: تنقسم الصدمات إلى صدمات حقيقية (الناشئة عن الجانب الحقيقي للاقتصاد) وأخرى نقدية (تغير الطلب على النقود) والتي يمكن أن تتعرض لها الدولة حسب خصائصها الهيكلية، فعند اتباع الدولة لنظام التعويم فإن اقتصادها يحمي نفسه تلقائياً من الصدمات التي يتعرض لها، وهذا بانخفاض قيمة العملة المحلية دون تأثير هذه الصدمات على الاقتصاد.

4-2 من زاوية ميزان المدفوعات: كما أشرنا سابقاً في نظام التعويم فإن العملة الوطنية تتحدد وفق آليات السوق (العرض والطلب) حيث يعبر ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، بحيث جانب الدائن (يعبر عن الطلب على العملة الوطنية)، جانب المدين (يعبر عن العرض على العملة الوطنية).

وعليه إذا كان:

- فائض في الميزان (رصيد موجب) معناه زيادة الطلب عن العرض مما يجعل قيمة العملة ترتفع.
- أما إذا كان عجز الميزان (رصيد سالب) معناه زيادة العرض عن الطلب مما يجعل قيمة العملة تنخفض.

الجدول رقم (01): يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات وتغيرات متوسط أسعار الصرف (الدولار).
مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015).

الوحدة مليار دولار (1 دولار = دج).

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الدولار	الدينار أمام الدولار	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الدولار	الدينار أمام الدولار
1990	0.21-	9	77.37	2003	7.47	77.37	77.37
1991	0.53	18.5	72.61	2004	9.25	72.61	72.61
1992	0.23	21.8	73.37	2005	16.94	73.37	73.37
1993	0.01-	23.8	71.15	2006	17.73	71.15	71.15
1994	4.38-	35.1	66.82	2007	29.55	66.82	66.82
1995	6.32-	47.6	71.18	2008	36.99	71.18	71.18
1996	2.09-	54.7	72.64	2009	03.86	72.64	72.64
1997	1.16	57.7	74.4	2010	15.58	74.4	74.4
1998	1.74-	58.8	72.85	2011	20.14	72.85	72.85
1999	2.38-	66.6	77.55	2012	12.06	77.55	77.55
2000	7.57	75.3	79.38	2013	0.13	79.38	79.38
2001	6.19	77.3	80.56	2014	5.88-	80.56	80.56
2002	3.66	79.86	100.46	2015	27.54-	100.46	100.46

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنوات 2015، 2011، 2007، 2003، 2000. أخذ من الموقع: www.bank-of-algeria.dz

- من 1990-1996: office national des statistiques, commissariat General de la planification et de la prosepctive. disponible sur sit www.ons.dz

إن الجدول رقم (01) يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات وتغيرات متوسط أسعار الصرف الدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2015)، حيث نلاحظ انخفاض في قيمة الدينار خلال طول فترة الدراسة كما نلاحظ كان رصيد ميزان المدفوعات سالب في السنوات الأولى وسرعان ما تحسن بشكل متزايد، كما في نهاية الفترة انخفض ثم شهد عجزاً، والتي سوف يتم تفسيرها وتحليلها لاحقاً.

4-3 من زاوية احتياطي الصرف: تمثل احتياطات الصرف بالعملة الصعبة هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية للدولة من جهة وحماية العملة الوطنية ودعمها من جهة ثانية.

إن احتياطات الصرف (استبعاد الذهب) في ظل نظام الصرف المرن تكون معدومة أو تشهد تغيرات طفيفة، أما في ظل نظام الصرف الثابت فتكون مرتفعة وهذا راجع لتدخل الدولة في سوق الصرف للحفاظ على ثباته أو تغييره بشكل طفيف.

الجدول رقم (02) : يوضح احتياطي الصرف في الجزائر للفترة 1990-2015.
(الوحدة مليار دولار).

السنة	احتياطي الصرف دون احتساب الذهب	السنة	احتياطي الصرف دون احتساب الذهب
1990	0.725	2003	32.92
1991	1.486	2004	43.11
1992	1.50	2005	56.18
1993	1.50	2006	77.78
1994	2.60	2007	110.18
1995	2.10	2008	143.10
1996	4.5	2009	148.22
1997	8.3	2010	162.22
1998	7.0	2011	182.22
1999	4.4	2012	190.66
2000	11.9	2013	194.01
2001	17.96	2014	178.94
2002	23.11	2015	144.13

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوي والتوجهات المالية والنقدية 2015 بنك الجزائر المتوفرة عبر الموقع www.bank-ofalgeria.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتياطات الصرف منذ 1990 إلى غاية 2013 في ارتفاع مستمر، ثم تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة .

4-4 التضخم: إن الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة فهي تطبق نظام الصرف المعوم، أما الدول التي بها أدنى معدلات تضخم فهي تطبق نظام الصرف الثابت.

الجدول رقم (03): يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر (1990-2015).

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
1990	17.87	2003	4.3
1991	25.89	2004	3.5
1992	31.67	2005	1.6
1993	20.54	2006	3.68
1994	29.05	2007	4.86
1995	29.78	2008	5.75
1996	18.7	2009	3.91
1997	5.7	2010	4.51
1998	5.0	2011	4.5
1999	2.6	2012	8.9
2000	0.34	2013	4.15
2001	4.2	2014	4.4
2002	1.4	2015	4.8

المصدر: - من سنة 1990-2011 بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

-2013-2014 من التقرير السنوي لبنك الجزائر.

4-5 من زاوية الانفتاح على العالم الخارجي: وذلك عن طريق مؤشر يسمح بمعرفة درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي ويحسب وفق العلاقة التالية::

$$TC = \frac{(M + X)/2}{PIB} \times 10$$

TC: معدل الإنفتاح، PIB: الناتج المحلي الاجمالي، M: الواردات ، X: الصادرات.

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل على تطبيق نظام الصرف الثابت والعكس دل على تطبيق نظام الصرف المرن.

نلاحظ من الجدول (04) الذي يمثل تطور حجم الصادرات والواردات و PIB ودرجة انفتاح الاقتصاد خلال الفترة 1996-2015 تشهد واردات الجزائر ارتفاع سريع خلال سنوات فترة الدراسة كما أن صادرات الجزائر هي الأخرى في ارتفاع، وأن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي بنسبة كبيرة .

الجدول(04): يمثل تطور حجم الصادرات والواردات و PIB ودرجة انفتاح الاقتصاد خلال الفترة 1996-2015. (بالمليار دينار جزائري).

السنة	PIB	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	درجة الانفتاح %
2000	4123.5	1734.7	857.22	31.42
2001	4227.1	1550.9	930.67	29.35
2002	4522.7	1605.8	1159.17	30.56
2003	5252.3	2008.9	1254.04	31.06
2004	9149.1	2462.9	1577.1	22.07
2005	7561.9	3569.6	1820.4	35.64
2006	8514.6	4149.7	1863.5	35.31
2007	9362.7	4402.2	2326	35.93
2008	11069	5298	3170.7	38.25
2009	10017.5	3524.4	3583.7	35.47
2010	12049.5	4610.1	3748.6	34.68
2011	14481	5630	4114.7	33.64
2012	16208.7	5548.3	3998.37	29.4
2013	16643.8	5157.23	4368.54	28.6
2014	17205.1	4837.53	4719.7	27.7
2015	16799.2	3481.83	5193.46	25.8

المصدر: بالاعتماد على: 2000-2011: الديون الوطني للإحصائيات، الحسابات الاقتصادية، رقم 609، من 2000 إلى 2011. - (2012-2015) بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، قيم PIB.

- (2012-2015) STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Centre National de l'Informatique et des Statistiques (Période : Année 2016.

5- دراسة مقارنة بين النظامين (الثابت والمعموم) المطبق في الجزائر (1990-2015):

لقد خطى الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول عنه المسؤولون السلطات النقدية في الجزائر أنه تعويم مدار، كل هذا يفتح المجال للنقاش عن مصداقية تصريحات السلطات النقدية عن نظام صرفها المتبع، خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مجبرة على إتباع نظام التعويم المدار تحت شروط الصندوق النقد الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي ومن أجل مسايرة اتجاه الجزائر نحو التحرير المالي وتغيير اقتصادها من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

وفي هذا الشأن يمكن مناقشة مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري في ظل تطبيق سياسة التحرير المالي ودراسة مقارنة بين نظام الصرف الثابت المتبع خلال الفترة (1990-1995) ونظام الصرف المعموم المتبع خلال الفترة (1996-2015) هذا من خلال خمس معايير:

5-1 من زاوية الصدمات: عند إتباع الدولة لنظام التعويم في سنة 1996 الناجم عن سياسة التحرير المالي إلى غاية 2007 نلاحظ أن اقتصادها مستقر ولم يتعرض لأي صدمات خارجية، وفي سنة 2008-2009 تأثرت الجزائر كغيرها من الدول لصدمات خارجية متمثلة في الأزمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) والأزمة النفطية، والتي أدخلت الجزائر والعالم في حالة ركود، والتي أدت إلى:

-انخفاض رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009 مقارنة ب2008 الذي كان 36.99 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات المتمثلة في % 97 من المحروقات (انخفاض متوسط سعر البرميل)، لأن سعر النفط هو المحدد الرئيسي لسعر الصرف مادام لا يوجد تنويع للصادرات.

- كما تعرضت الجزائر لصدمة خارجية أخرى مستمرة سنة 2014 المتمثلة في انهيار أسعار البترول (الأزمة النفطية) والتي أثرها مازال يشهده الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا لأن اقتصاد الجزائري غير متنوع وغير منتج، وبعيدا عن الصناعة والتي أدت إلى:

- دخول الجزائر في حالة ركود، وانخفاض الصادرات التي دفعت إلى انخفاض إيرادات الدولة وبالتالي تجميد عدد من مشروعات وتبني سياسة الترشيد الاستهلاك ثم التقشف وبالتالي تسجيل عجز في ميزان المدفوعات (5.88- سنة 2014)، (27.54- سنة 2015).

- فقدان الدينار جزءا كبيرا من قيمته في السنوات الثلاثة الأخيرة (2014-2015) عبر آلية تخفيض سعر الصرف التي اتبعها بنك الجزائر في إطار السياسة النقدية وليس عبر آلية انخفاض سعر الصرف التي تفرزها أسواق النقد.

5-2 من زاوية ميزان المدفوعات: من خلال الجدول (01) فقد قسمنا فترة الدراسة إلى فترتين الأولى (1990-1995) والفترة الثانية (1996-2015) حيث:

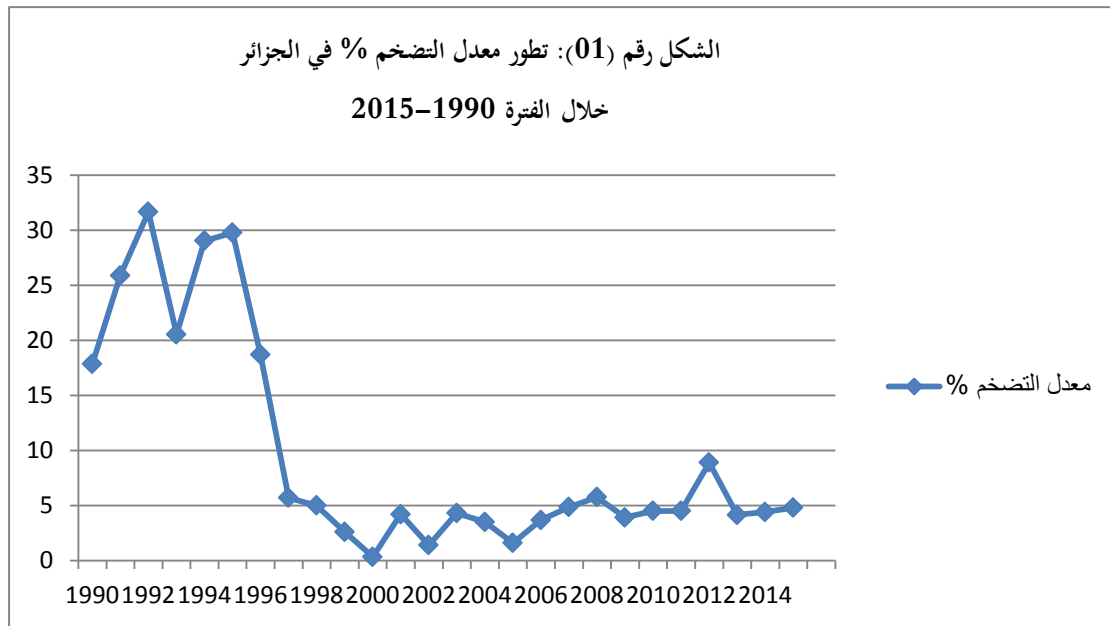
- نلاحظ خلال الفترة (1990-1995): والتي سادها تطبيق نظام الصرف الثابت (الربط بسلة من العملات لأهم شركائها التجاريين) بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت السلطات النقدية من تغيير لاقتصادها من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق في إطار سياسة التحرير المالي، وكذلك محاولة إدخال بعض الإصلاحات قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية.

حيث نلاحظ خلال هذه الفترة أن ميزان المدفوعات يشهد عجزا حيث بلغ أكبر عجز حوالي 6.32- مليار دولار في سنة 1995 وهذا أمام انخفاض في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والاورو، حيث بلغ الدولار الواحد سنة 1990 حوالي 9 دج، أما في سنة 1995 فبلغ 47.6 دج. وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع الواردات والمديونية وخدمة الدين.

نلاحظ خلال الفترة (1996-2015): (تم تصريح الجزائر بتطبيقها لنظام التعويم المدار)، أن رصيد ميزان المدفوعات موجبا يقابله انخفاض في قيمة سعر صرف الدينار الجزائري وهذا منافي للنظرية الاقتصادية حيث:

- في سنتي 1996-1998 استمر عجز رصيد الميزان وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، إلا أنه في سنة 1997 تم تسجيل فائض في الميزان المقدّر بـ 1.16 مليار دولار والذي قابله انخفاض في قيمة الدينار، وهذا منافي للنظرية الاقتصادية ومنطق التعويم المدار للعملة (فائض ارتفاع قيمة العملة).
- كما تواصل رصيد ميزان المدفوعات بالارتفاع خلال الفترة 2000-2008، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 5.57 مليار دولار، ووصل في سنة 2008 حوالي 36.99 مليار دولار. كما شهد الدينار الجزائري ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة (2003-2007) حيث انتقل من 79.7 دج/دولار إلى 66.82 دج/دولار، وهذا راجع للإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات والتي تمثل 97% من إجمالي الصادرات، واستقرار الوضع الأمني والاقتصادي.
- كما نلاحظ انخفاض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2009 إلى 3.86 مليار دولار دون تسجيل عجز، وانخفضت قيمة الدينار سنة 2008 إلى 71.1826 دج/دولار وهذا راجع إلى الأزمة العالمية أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار أسعار البترول. حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة التي عانت منها الجزائر فأدخلتها في حالة ركود وبالتالي انخفاض الصادرات وانخفاض الرصيد.
- نلاحظ أيضاً في سنتي 2010/2011 ارتفاع لرصيد ميزان المدفوعات وهذا راجع للارتفاع الصادرات أي عودة انتعاش أسعار البترول أما بالنسبة لسعر الصرف استمر انخفاض في قيمته، وهذا يدل على تدخل الدولة لخفضه، حيث استمر في الانخفاض دون تسجيل عجز إل غاية سنة 2013 ثم شهد رصيد ميزان المدفوعات عجز في الثلاثة الأخيرة حيث بلغ -5.88 مليار دولار سنة 2014، وفي سنة 2015 سجل عجز بقيمة -27.54 مليار دولار، وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول التي شهدها العالم سنة 2014 والتي أدت إلى انخفاض الصادرات، كما استمر انخفاض الدينار 80.56 دج/دولار سنة 2014، و100.46 دج/دولار سنة 2015 وهذا ما يؤكد النظرية الاقتصادية.
- وفي الأخير نلاحظ من خلال ما سبق أن الجزائر وخلال تطبيقها لنظام الصرف الثابت والتعويم المدار كانت النتيجة نفسها أي أن رصيد ميزان المدفوعات طول فترة الدراسة رصيد موجب والذي يقابله انخفاض المستمر في قيمة الدينار الجزائري، وهذا منافي للنظرية الاقتصادية ومبدأ التعويم، إلا أنه في سنوات الأخيرة 2014، 2015 فكان الرصيد سالب يقابله انخفاض في قيمة الدينار وهذا ما يؤيد النظرية الاقتصادية غير أن هذه النتائج فهي تعود إلى تغيرات أسعار النفط وليس للإصلاحات وإجراءات. ومنه سعر صرف الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم.

3-5 احتياطي الصرف: إن احتياطات الصرف خلال الفترة المدروسة شهدت تطورا وارتفاعا كبيرا وهذا



راجع لتدخل الدولة في سوق الصرف بشكل كبير حيث:

- نلاحظ في الفترة 1990-1995: تشهد احتياطات الصرف في هذه الفترة تغيرات طفيفة بين 0.27 مليار دولار (1990) و 2.10 مليار دولار (1995)، وقد راجع إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة إضافة إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى جدولة ديونها العامة بين عامي 1994 و1995.

نلاحظ في الفترة 1996-2015: بقيت احتياطات الصرف في الارتفاع بوتيرة متزايدة وكبيرة مما جعل الجزائر تصنف ضمن الدول

الأساسية الأولى في امتلاك احتياطي الصرف معتبر على المستوى العالمي، مما يؤكد تدخل الدولة في سوق الصرف للحفاظ على ثباته أو تغييره بشكل طفيف.

- حيث بلغ 8 مليارات دولار سنة 1996، وفي سنة 2013 بلغ 194.01 مليار دولار وهذا بسبب التحسن المستمر في فائض الرصيد ميزان المدفوعات والناجم عن الارتفاع المتواصل في أسعار البترول.

- شهدت احتياطات الصرف تراجع فاق كل التوقعات في الفترة 2014-2015 حيث تراجع من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015 ثم، دون تسجيل عجز وذلك راجع إلى انخفاض أسعار المواد الأولية بشدة خاصة أسعار النفط (انهيار أسعار البترول) المتواصلة والتي مازالت تؤثر على الاقتصاد الجزائري الريعي، وارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو.

وفي الأخير بما أن احتياطات الصرف في الفترة المدروسة مرتفعة، وأن قيمة الدينار تشهد انخفاض محسوس، إضافة إلى تصريح الدولة في السنوات الأخيرة بتخفيض قيمة العملة (هذا منافي لمبدأ التعويم)، فالجزائر (1990-2015) من خلال هذا المعيار فهي تتبع نظام الثابت، ومنه سعر صرف الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم.

5-4 من زاوية معدل التضخم:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن معدا التضخم خلال الفترة 1990-1995 كان مرتفع مقارنة بالفترة 1996-2015 وهذا راجع لعدة أسباب سنتطرق لها لاحقا، تقسم الفترة 1990-2015 إلى:

- الفترة 1990-1995 (نظام الصرف الثابت): كانت الجزائر خلال هذه الفترة تعاني من معدلات تضخم عالية لم يشهدها الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أعلى نسبة سنة 1992 31.67 %، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها بداية تحرير الأسعار والتوسع النقدي المتتالي وارتفاع معدلات السيولة والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري.

- الفترة 1996-2015: نلاحظ خلال هذه الفترة تم سيطرة بنك الجزائر على التضخم، حيث وصل أدنى حد سنة 2000 حوالي 0.6 % بعد تحرير الأسعار، وأكبر نسبة تضخم كانت سنة 2012 بحوالي 8.9 %.

- شهدت الفترة 1996-1999 تراجع لمعدلات التضخم وهذا راجع إلى التحكم في السيولة النقدية وانخفاض التوسع النقدي، وتراجع الطلب الكلي بسبب تفشي البطالة.

- شهدت الفترة 2001 إلى 2008 تذبذبات طفيفة للتضخم بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى استمرار السيولة في السوق، وزيادة الأسعار الأساسية وزيادة الطلب على السلع مقابل انخفاض العرض ونمو الكتلة النقدية .

- كما شهدت الفترة 2009 - 2015 ارتفاع معدل التضخم في حدود 3 و 8.9 % حيث كانت أكبر نسبة تضخم سنة 2012 ب 8.9%، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل سنة 2014 (4.4 %)، 2015 (4.8 %)، 2015 (5.7 %). وهذا راجع لازمات التي شهدتها الجزائر أزمة 2008، 2014 كما هذا الارتفاع ناتج عن تدابير وإصلاح نظم الدعم السلع الأساسية وارتفاع مستويات الطلب.

إن الجزائر خلال الفترة 1990-2015 فهي تشهد معدلات منخفضة وهذا ما يدل على تتبع الجزائر لنظام الثابت .

5-6 من زاوية الانفتاح على العالم الخارجي: عند ملاحظة الجدول (02) الذي يمثل تطور حجم الصادرات والواردات و PIB ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي يتبين أن مؤشر الانفتاح معتبر، حيث بلغت أكبر درجة له سنة 2008 بنسبة 38,25% ، لينخفض في السنوات الموالية بسبب الركود العالمي، هذه النسب راجعة لكون قطاع التجارة الخارجية تمثل العمود الفقري للنتائج المحلي الإجمالي (PIB)، ليصل في 2015 إلى نسبة 25.8% وذلك راجع إلى تراجع صادرات الجزائرية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى زيادة نسبة الواردات، أن هذه النسب توضح أن النظام الصرف المتبع في الجزائر هو النظام الثابت، لأنه في ظل درجة انفتاح المرتفع يستحسن على الدول إتباع نظام صرف ثابت، وهذا راجع إلى الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي.

الخاتمة:

بعد قيامنا بتحليل المعلومات المجمع ومسار المتغيرات المستقلة تبين لنا أن نظام الصرف في الجزائر المطبق خلال الفترة 1990/1995 (نظام الثابت) لا يختلف كثيرا على نظام الصرف المطبق خلال الفترة 1996/2015 (التعويم المدار)، ومنه نستنتج عند مقارنة النظامين المطبقين في الجزائر أن نظام الصرف المتبع في الجزائر (1990/2015) هو نظام صرف ثابت، فلا يوجد فرق بين سعر صرف

المطبق خلال الفترة 1990-1995 وسعر الصرف المطبق خلال الفترة 1996-2015، بمعنى أن البنك الجزائر هو من يحدد أسعار الصرف و ليس قوى السوق، وأن أي تغيير لأسعار الصرف الأجنبية في الأسواق المالية لا يؤثر في تحديد أسعار الصرف في الجزائر ومنه سعر صرف الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من تعويم الذي تطرق إليها كالفو ورينهارت في دراستهما سنة 2000.

المراجع:

- 1- لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي، وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 120.
- 2- حيدر نعمة الفرجي، أثر تقلب صرف اليورو في المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط، 18 - 20 افريل 2005، بدون صفحة.
- 3- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة حسر التنمية، المعهد العربي لتخطيط الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 15.
- 4- حشيش عادل أحمد، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 134 .
- 5- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر (الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات)، الجزء الثاني، منشأة المعارف، الإسكندرية 2003 ص 310 .
- 6- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة حسر التنمية، المعهد العربي لتخطيط الكويت، نوفمبر 2003، العدد 23، ص 20 .
- 7- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الخزانة 3، 2010-2011، ص 168.
- 8- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مصر، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 379.
- 9- مايكل بورديو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، مداخلة في ندوة بعنوان نظم وسياسات سعر الصرف، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، 16-17 ديسمبر 2002، أبو ظبي، ص 37.